بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ

الصادقين

الاحد ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ / ٢٠ نيسان ٢٠١٤ م العدد ١٣٩

الإسلام
محتاج الى جميع أبنائه

نشرة نصف شهرية تصدر عن المكتب الاعلامي متخصصة بنقل أحاديث وخطابات وفتاوي وأخبار سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله الشريف)

المشاركة في الانتخابات: استحقاق إنساني ووطني وواجب شرعي

السيدة الزهراء (عليها السلام) وإقامة حكم الله تعالى

المشاركة في الانتخابات: استحقاق إنساني ووطني وواجب شرعي (١)

كلما اقتربنا من العملية الانتخابية يكثر السؤال حول لزوم المشاركة في الانتخابات، وهل يجب علينا ذلك ام لا، وإذا أردنا قراءة ما بين السطور لهذا السؤال فإنه يعبّر عن الشعور بالإحباط لدى المواطن والامتعاض من أداء الكتل السياسية الحاكمة وفشلها في تحقيق تطلعات المواطنين وتقديم الخدمات لهم وتوفير الأمن والرفاه والكرامة والازدهار ولو بالحد الأدنى منها، والا لو كان الأداء مقنعا ومقبولا لاندفع المواطن إلى الإدلاء بصوته ليديم هذه الحالة الإيجابية، ولا مبرّر حينئذ لهذا السؤال.

وجواب السؤال باختصار إن المشاركة في الانتخابات استحقاق انساني ووطني وواجب شرعي.

أما كونها استحقاقا، فمن جهتين:

الإنسانية: فإن أثمن ما وهب الله تعالى للإنسان هو حق الحرية بكل مواردها، حرية الاعتقاد، حرية السلوك، حرية التعبير عن الرأي، حرية الاختيار، ومنها حرية اختيار من نفوضه في إدارة شؤوننا وولاية أمورنا وحفظ النظام الاجتماعي العام ونحو ذلك، وهذا الحق ثبته الله تعالى في القرآن الكريم ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ (البلد/١٠) ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال/٤٢) ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة/٢٥٦) وفي الأحاديث الشريفة التي مضمونها (ما لكم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا).

٢ـ المواطنة: فإن كل مواطن يحمل جنسية البلد يبلغ السن القانوني يكون من حقه المشاركة في الانتخابات، ففي هذه المشاركة إثبات للمواطنة وإعلان للانتماء والهوية الوطنية، لذلك تجد الفرحة والزهو في وجوه العراقيين المغتربين أكثر عند الإدلاء بأصواتهم لأن هذه الفعالية تمثل لهم فرصة للإحساس بمواطنتهم وهويتهم وعراقيتهم، وكذلك يوجد نفس الإحساس لدى الذين يدلون بأصواتهم لأول مرة لبلوغهم السن القانوني لأنهم يشعرون باكتمال شخصيتهم وهويتهم.

فالمشاركة في الانتخابات استحقاق إنساني ووطني، و نحن نعلم أن استيفاء الحق والأخذ به شيء يستحسنه العقلاء ويستقبحون إهماله وتضييعه والتفريط به كما لو كان من حق المواطن تملك دار سكنية أو منحة مالية أو امتيازات أخرى فلم يسع لتحصيلها فإنه يستقبح فعله ويستهجن لدى العقلاء، كيف والحق عظيم وهو حرية اختيار من يدير شؤون البلاد ويلي أمور العباد وتجري على يديه مصالح الناس وأمنهم وأرزاقهم وحقوقهم العامة، وتحصيل هذا الحق من أهم ما تسعى إليه الشعوب وتقوم بالثورات العارمة وتقدم آلاف وملايين الضحايا على مدى التأريخ من أجل انتزاع هذا الحق الذي يسلبه الطواغيت والفراعنة والمستبدون ويعطون لأنفسهم تفويضا إلهيا للتفرد بالسلطة والحكم، فالعقلاء لا يرضون بتفويت هذا الحق وإهماله وقد اتيحت الفرصة لممارسته بلا مؤونة.

وأما كون المشاركة واجبا فلعدة وجوه:

١ـ الحديث النبوي الشريف المشهور لدى الفريقين (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه ليس وراء ذلك شيء من الإيمان)(٢)، وقد شخص كل مواطن عراقي المفاسد والمظالم والتقصيرات التي ترتكب في العملية السياسية والتي يدفع ثمنها المواطن العراقي من أمنه وصحته ورزقه ومستقبله، فلابد من قيام الكل بواجبهم في التغيير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن التغيير باليد مستطاع اليوم من خلال الإدلاء بالصوت ولا نحتاج إلى التغيير بالقوة والعنف كما كان تكليف الأمة من قبل.

٢ـ قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة/١٤٣) فمن خصائص هذه الأمة وتكاليفها أن تكون أمة شاهدة فتشير إلى هذا الفعل بأنه حسن يجب القيام به، وإلى ذاك الفعل بأنه قبيح يجب اجتنابه، وتشهد على هذا الشخص بأنه صالح مؤهل لوضعه في الموقع المناسب، وذاك الشخص سيء لا يجوز له التصدي لشيء من أمور الأمة.

وأداء هذه الشهادة واجب على الأمة ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٨٣)؛ وهي ليست كأي شهادة واجبة أخرى في قضايا الناس ودعاواهم، لأنها تتعلق بحقوق الأمة، قال أمير المؤمنين (أفظع الخيانة خيانة الأمة) (٣)، فإذا تقاعست الأمة ولم تدلي بشهادتها للمؤهلين لقيادة البلاد فإنها تفسح المجال للمفسدين أن يعودوا إلى مواقعهم، والخيانة الأفظع والأسوأ أن يجدد إعطاء صوته ويمنح الثقة لنفس الذي ظلموه وغصبوه حقوقه وسرقوا ثرواته، ولم ير منهم خيرا إلا الصراعات وكان المواطن يقول سأقطع إصبعي الملون بالبنفسجي لما يرى من مفاسدهم ومظالمهم ولا مبالاتهم ثم يعود

التتمة في الصفحة الرابعة

---

(١) من حديث سماحة المرجع الشيخ اليعقوبي (دام ظله) مع أساتذة وطلبة جامعة الصدر الدينية فرع حي البنوك/ بغداد، يوم الثلاثاء ١٥/ج٢/ ١٤٣٥ المصادف ١٥ /٤/ ٢٠١٤. (٢) راجع كتاب (أسمى الفرائض وأشرفها لسماحة الشيخ اليعقوبي، صفحة ٢٩٠.

(٣) نهج البلاغة: ج٣ ص٢٧ (٤) نهج البلاغة، الخطبة ٤٠. (٥) وسائل الشيعة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبواب الأمر والنهي وما يناسبهما، باب ١، ح ٤. (٦) الكافي، البرهان في تفسير القران

الشخصية المعنوية للدولة وحرمة الأموال العامة

سماحة المرجع الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أما بعد فهذه مجموعة من الأسئلة تخص بحثنا في مسألة المعاملات المصرفية نرجو من سماحتكم إجابتها ليتم بها البحث.

س١: ما المقصود من الشخصية المعنوية او الحقوقية للمؤسسات التابعة للدولة؟

وهنا يأتي السؤال هل الدولة مالكة لما يقع بيدها أو لا؟ وقمنا بتحليل هذا السؤال الى ثلاث أسئلة كما فعل السيد الصدر الأول (قدس سره) في مجلس بحثه الشريف وهي؟

س٢: هل الشخصية المعنوية تملك؟

س٣: هل الشخصية المعنوية لها ذمة؟

س٤: هل الشخصية المعنوية لها الحق بالتصرف أو لا يحق لها إلا بأذن الولي العام أو من نصبه؟

بسمه تعالى

نوضح الأجوبة في نقاط فنقول والله المستعان:

١ـ المراد من الشخصية المعنوية ما يقابل الشخصية العينية المتجسدة خارجا بالشخص المعلوم، أما المعنوية فهي جهة أو كيان أو تنظيم أو مؤسسة فوجودها معنوي أو اعتباري أي ليس لها واقع في الخارج وإنما وجودها في اعتبار العقلاء ويتقوم بعنوانها لا بأشخاصها الذين يمكن أن يتبدلوا ويبقى العنوان بخلاف الشخص فإنه إذا مات انعدم وجوده وتملكه و نحو ذلك.

٢ـ يجب التفريق بين الحكومة والدولة، فالحكومة هم الأشخاص الذين يديرون شؤون الدولة من رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الهيئات و نحو ذلك ويعينون بحسب النظام السياسي المتبع في الدولة، وهؤلاء يتغيرون ويتبدلون بانتخابات أو انقلاب أو عزل و نحو ذلك، أما الدولة فهي مجموعة المؤسسات التي تحفظ مصالح البلد والشعب كالوزارات والهيئات والدواوين والأجهزة، وهذه المؤسسات باقية لا تندثر بتغير الحكومات، وتتعرض للتعديلات والتوسعة والتحسين بحسب تطور

التتمة في الصفحة الثالثة

السيدة الزهراء (عليها السلام) وإقامة حكم الله تعالى (٧)

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد خلقه أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ورد في أحاديث شريفة عديدة عن النبي (صلى الله عليه وآله) قوله: (إن لكل شيء حقيقة) (٨) وهذه الحقيقة تمثل روح ذلك الشيء ومضمونه الفعلي ومحتواه الذي يتقوم به، ولا تتحقق للشيء مصداقية إلا به، ولا يكون الشيء بدون هذه الحقيقة إلا عبارة عن شكل وظاهر بلا محتوى. فالصلاة لها حقيقة وهي المناجاة مع الله تبارك وتعالى والارتقاء إليه والانتهاء عن الفحشاء والمنكر، وتنقص قيمة الصلاة وحقيقتها بمقدار خلوها من هذه الحقيقة، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: (من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا) (٩).

وقولنا في سورة الفاتحة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ له حقيقة هي الطاعة التامة لله تعالى والتسليم والانقياد المطلق له تبارك وتعالى في سائر أمورنا وحركاتنا وسكناتنا.

وهذه الحقيقة تحتاج إلى دليل يبرزها ويؤكدها ويثبت وجودها، ومن دونه تكون الأشياء مجرد دعاوى، ويؤكد هذا الأمر الإمام الكاظم (عليه السلام) في وصيته لهشام بن الحكم، قال (سلام الله عليه): (يا هشام لكل شيء دليل ودليل العاقل التفكر ودليل التفكر الصمت) (١٠) فلا بد من أن لا نسلّم بالأمور والدعاوى حتى تتحقق من الدليل، ولا نسترخي للأوصاف التي ندعيها لأنفسنا ونشتتها في هويتنا كالإسلام والتشيع وولاية أهل البيت (عليهم السلام) من دون أن نراقب أنفسنا ونتفقدها باستمرار ونمتحنها لنتلمس الدليل على صدق هذه الدعاوى.

هذه المقدمة تلقي الضوء على واقع مؤسف نعيشه نحن المسلمين وهو أننا ندعي عناوين كثيرة من دون تقديم الدليل على وجود حقائقها بل قد نقوم بالعكس من ذلك، فتخالف أقوالنا أفعالنا، لذا يعلمنا الإمام الحسين (عليه السلام) في الدعاء المروي عنه في يوم عرفه الاعتراف بهذا التقصير أمام الله تبارك وتعالى: (ومن كانت حقائقه دعاوى فكيف لا تكون دعاواه دعاوى) (١١) ويعلمنا الائمة (عليهم السلام) ان نسال الله تعالى (استحقاق حقائق الايمان) (١٢).

وأهم تلك العناوين التي يجب أن نتأكد من وجود حقيقتها هو الإيمان بالله تبارك وتعالى لأنه أصل الدين وأساس الفوز والسعادة في الدنيا والآخرة، وتأكيدا لهذه الأهمية فقد كان النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة المعصومون (عليهم السلام) يلفتون نظر الناس إلى تفقد هذه الحقيقة فيسألون من يقولون: (نحن مؤمنون) ويقولون لهم: (فما حقيقة إيمانكم) أو يبدؤونهم بالبيان كقول الإمام الباقر (عليه السلام): (لا يبلغ أحدكم حقيقة الإيمان حتى يكون فيه ثلاث خصال.. إلى آخر الحديث) (١٣).

وقد بينت الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ما تكتمل به حقيقة الإيمان، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

فيقسم الله تبارك وتعالى على هذه الحقيقة (فلا وربك) ويحصر الإيمان بها (لا يؤمنون حتى يحكموك) ويعطينا قاعدة مهمة من قواعد العقيدة في الإسلام، وهي أن أهم مظاهر التوحيد والإيمان بالله هو إقامة حكم الله تبارك وتعالى في الأرض، وتطبيق شريعته في شؤون الحياة والرجوع إليه في الحكم والالتزام بمنهجه في الحياة، وإن هاتين القضيتين متلازمتان، وإن جوهر الصراع بين الإيمان وخصومه هو في من له حق الحاكمية والتشريع ورسم المنهج الذي تسير عليه البشرية، هل هو الله تعالى خالق الكون والانسان والعالم بما يصلحه ويسعده، أم الانسان بقصوره وعجزه وجهله وأهوائه ومصالحه المتصارعة وأهوائه المتقلبة ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ (المؤمنون: ٧١)؛ لذا فإن الآية الكريمة تؤكد على أن الإيمان الحقيقي يكتمل بثلاثة عناصر:

١ـ الرجوع إلى شريعة الله تعالى التي بلغها رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمة المعصومون (عليهم السلام) ومن بعدهم العلماء العاملون المخلصون ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ أي يرجعون إليك في كل أمورهم ويأخذون الحكم منك ولا يحكمون غيرك وغير من نصبتهم من الحجج، وإن كل قانون يضعه البشر لم يؤخذ من الشريعة فإنه باطل وينافي أصل الإيمان بالله تعالى ولا يجوز لأحد أن يشرّع ويقنن خارج النصوص الشرعية.

٢ـ أن يسلموا بتلك الأحكام ويذعنوا إليها ويؤمنوا بها سواء أدركوا المصلحة فيها وعرفوا أسرار تشريعها أو لم يدركوا ذاك، وأن لا يشعروا بالحرج والضيق إذا عاب أحد عليهم هذه الأحكام أو انتقصها أو زعم أنها تخالف حقوق الإنسان وتنافي الحرية والعدالة والمساواة، أو أنها رجعية وتخلف ولا تواكب الزمان الحاضر، ونحو ذلك من التهم والاستفزازات.

٣ـ أن يلتزموا بتلك الأحكام ويطبقوها في حياتهم من دون تبعيض وانتقائية للأحكام التي توافق رغباتهم وأهواءهم ومصالحهم، ويعرضون عنها إذا كانت لا تحقق مصالحهم الضيقة وتصطدم مع أهوائهم وشهواتهم، وإن صدق الإيمان يظهر عندما يكون الحكم على خلاف الهوى والمصلحة ومع ذلك يسلم له ويطبقه ولا يجد في نفسه حرجا منه.

روى الشيخ الكليني في الكافي بسند صحيح عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال: قال أبو عبد الله الصادق (عليه السلام): (لو أن قوما عبدوا الله وحده لا شريك له، وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وحجوا، وصاموا شهر رمضان، ثم قالوا لشيء صنعه الله أو صنعه رسول الله (صلى الله عليه وآله): ألا صنع خلاف الذي صنع؟ أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين، ثم تلا هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): عليكم بالتسليم) (١٤).

ولقد أكد القرآن الكريم هذه الحقيقة في آيات كثيرة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦) وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩)، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥) وغيرها.

والروايات الشريفة حافلة أيضا بهذه المعاني، وقد حظيت أحكام ما يعرف اليوم بالأحوال الشخصية باهتمام كبير من الأئمة (عليهم السلام) ولم يعذروا من يطبق القوانين الوضعية ولا يرجع إلى الأحكام الشرعية لأنها تنظم أمورا أساسية في حياة الأفراد كالزواج والطلاق والمواريث وأي خلل فيها يعني وقوع الناس في المحرمات في ذرياتهم وأموالهم، ولا مجال فيها للاعتذار بالتقية و نحوها لأنها قضايا شخصية لا تتعارض مع السلطات، وتحركوا بالوسائل المتاحة لهم (عليهم السلام) ليقنعوا الأمة بها (١٥).

أيها الأحبة المجتمعون لنصرة الصديقة الطاهرة (عليها السلام):

إن السيدة فاطمة الزهراء (سلام الله عليها) حينما قامت بأمر الله تعالى في وجه الانحراف والظلم وطالبت بحقها في فدك وحاججتهم بآيات المواريث إنما أرادت أن تنطلق من هذا الحكم المتعلق بالأحوال الشخصية إلى مطلب أوسع وأعظم وهو إقامة شريعة الله تعالى في الأرض وعلى رأسها اتباع الإمام الحق والقيادة الصالحة المصلحة المتعينة بأمير المؤمنين (عليه السلام)، والقوم قد فهموها هكذا؛ لذا أرادوا قطع الطريق من أوله على مشروع السيدة الزهراء (يقول ابن أبي الحديد المعتزلي في أمر فدك: وسألت علي بن الفارقي مدرس المدرسة الغربية ببغداد -وهو من علماء العامة- فقلت له: أكانت فاطمة عليها السلام صادقة؟ قال نعم. قلت: فلم لم يدفع إليها أبو بكر فدك وهي عنده صادقة؟ فتبسم ثم قال: لو أعطاها اليوم فدك بمجرد دعواها لجاءت إليه غدا وادعت لزوجها الخلافة، وزحزحته عن مقامه، ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء؛ لأنه يكون قد أسجل على نفسه أنها صادقة فيما تدعي كائنا ما كان من غير حاجة إلى بينة ولا شهود. قال ابن أبي الحديد: وهذا كلام صحيح) (١٦).

وهذا ما يقوم به الأعداء على طول التاريخ منذ أن صدع النبي (صلى الله عليه وآله) بالدعوة الإسلامية المباركة فيعملون على إجهاض كل حركة لإيقاظ الناس وتفعيل دور الدين في حياة الأمة ويسعون لإبقاء الأغلال التي تكبل الأمة ويحيطون الحركة بالتشويه والتسقيط والشبهات كما حصل اليوم في مواجهة القانون الجعفري لتبقى الغشاوة على عيون الناس والحاق الهزيمة بالإسلام، وهذا يفسر اجتماع كل القوى في الداخل والخارج على معارضة القانون وهو ما يزال مسودة لم يعرض للنقاش أصلا؛ لأنهم يخشون من آثاره المباركة اللاحقة على الأمة.

لقد كانت الصديقة الطاهرة (عليها السلام) حازمة وصريحة في وعظهم وتحذيرهم بأنهم يعودون إلى جاهليتهم الأولى إذا خالفوا حكم الله تعالى، قالت (عليها السلام) في خطبتها: (وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا، أفحكم الجاهلية تبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون؟ أفلا تعلمون؟ بلى قد تجلى لكم كالشمس الضاحية أني ابنته) (١٧).

فتذكرهم (عليها السلام) بقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠) ويفسرها الإمام الباقر (عليه السلام) بقوله: (الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ

التتمة في الصفحة الثالثة

يُوقِنُونَ﴾ واشهدوا على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض -أي المواريث- بحكم الجاهلية) (١٨)، والكلام شامل لغير زيد ممن خالفوا حكم الله تعالى.

أيها الأحبة:

إن تطبيق الأحكام الشرعية وتنظيم شؤون الحياة على أساسها قضية حدية فاصلة لا تقبل المساومة والمداهنة والتبعيض والتأجيل بحجة أن الوقت غير مناسب أو أي عذر آخر، فلا تسويف لأمر الله تعالى فإما أن يطبق حكم الله تعالى وإما أن يكون الحكم حكم أهل الجاهلية، روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) قوله: (الحكم حكمان: حكم الله وحكم الجاهلية فمن أخطأ حكم الله حكم بحكم الجاهلية) (١٩).

إن فهم هذا الصراع والنهوض بمسؤولية الدفاع عن الإسلام وإنقاذ البشرية به مرتكزة على قيادة الحياة كما عبر السيد الشهيد الصدر الأول (قدس سره) حينما عنون أحد كتبه بذلك هو سر انقسام المرجعية الدينية والحوزة العلمية إلى خطين وقيادتين متميزتين في المنهج والسلوك، أولهما عالم فاعل عامل لا يكتفي بتنميق الكلمات على الأوراق فقط بل يتحرك ويواصل الليل بالنهار ليعيد للإسلام هيبته وعزته وللمسلمين كرامتهم وحريتهم وثقتهم بأنفسهم ويدلهم على معالم هويتهم المسلوبة من خلال ما يقدم من نظريات وتشريعات ومنظومات فكرية ومعرفية تثبت أن دين الإسلام هو أصلح نظام للبشرية اليوم وغدا كما كان بالأمس، فألف الشهيد الصدر الأول (قدس سره) اقتصادنا وفلسفتنا ومجتمعنا والأسس المنطقية للاستقراء والبنك اللاربوي وغيرها، مما أبهر عقول خصومه وأصدقائه على حد سواء؛ لذا لا نستغرب قيام الحكومة الروسية رمز النظام السياسي والاقتصادي الذي يهدفه في كتبه بنصب تمثال (٢٠) للسيد الشهيد الصدر الأول العالم العربي المسلم الوحيد الذي يكرم بهذا الشكل في قلب عاصمة الاتحاد السوفيتي سابقا وفي أهم صروحها العلمية في موسكو باعتباره صاحب إنجازات إنسانية عظيمة. بينما تعرض الحوزة النجفية عنه وعن آثاره والاحتفال به -ونحن نعيش ذكرى شهادته الرابعة والثلاثين- وكأنه ليس مفخرتها وجوهرتها ووجهها الناصع (٢١).

إن من أهم أشكال النصرة للسيدة الزهراء (عليها السلام) وللمعصومين جميعا لنكون صادقين في قولنا لهم عند زيارتهم (عليهم السلام): (ونصرتي لكم معدة) هو السعي الدؤوب لهداية الناس وإرشادهم، والضغط المستمر لإقرار القوانين التي تنظم حياتهم وفق الشريعة الإلهية خصوصا في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث والوصية والوقف لأنها لا تتنافى مع حق أحد ولا تسلب حرية أحد ولا تكره أحدا على خلاف ما يعتقد.

إن الله تبارك وتعالى حذرنا بشدة من العمل بالقوانين الوضعية التي تتنافى وأحكام الدين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧) ويؤكد الله تعالى على نبيه أن لا يتأثر بالمغريات والتهديدات والتسقيط الإعلامي و نحو ذلك من الضغوط لترك العمل بالقوانين الإلهية، قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٩) ثم يبين الله تعالى أن أحسن الأحكام وأصلحها للبشر وأكثرها ملاءمة لطبيعة تكوينه الفردي والاجتماعي هي أحكام الله، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

فلنراجع واقعنا ولننظر هل مناهج التعليم المتبعة موافقة للشريعة؟ وهل العلاقات الاجتماعية القائمة بيننا منضبطة بتعاليم الإسلام؟ وهل السنائن العشائرية التي يحكمون بها مأخوذة من الشريعة؟ وهل وهل .. مما يطول ذكره.

لقد سجلت المؤمنات الرساليات من حرائر العراق المتأسيات بالسيدة الزهراء (عليها السلام) والعقيلة زينب (عليها السلام) موقفا مشهودا في نصرة دين الله تعالى حين عقدن تجمعات حاشدة بالآلاف في مختلف المدن العراقية للمطالبة بتصحيح مواد قانون الأحوال الشخصية وفق الأحكام الشرعية، ووجهن صفعة شديدة لمن يريد إبقاء المجتمع العراقي المسلم المؤمن يعمل على وفق قوانين الجاهلية.

وأعادت هؤلاء النسوة للمرأة عموما الثقة بنفسها وبقدرتها على إحداث التغيير والإصلاح وانتزاع الحقوق، تلك القدرة التي سلبت منها عبر الأجيال نتيجة لعوامل عديدة، وساعدت نفس المرأة على استلابها باستكانتها واستسلامها وخضوعها للأعراف والتقاليد والثقافات التي لا تمت إلى الإسلام بصلة، وتناست المرأة أن من أهم ثمرات ونتائج القيام الفاطمي والزينبي هو إعادة الثقة للمرأة بنفسها وأنها قادرة على انتزاع الحقوق وإيقاظ الأمة وإعادة الأمور إلى نصابها، فقامت هذه النسوة بتذكير الأمة بهذه الثمرة المباركة للقيام الفاطمي الزينبي العظيم.

وها هي الانتخابات البرلمانية مقبلة بإذن الله تعالى، وتشكل النساء نصف عدد الناخبين تقريبا فهن إذن الرقم الصعب القادر على قلب الطاولة على رؤوس كل دهاقنة السياسة وتجار الحروب وأصحاب الأجندات الظالمة الفاسدة من الداخل والخارج.

لقد كان من بركات هذه اليقظة وهذا الحراك الفكري والاجتماعي وإثارة مكامن القوة الإنسانية في الشريعة الإسلامية التفات المسلمين إلى المطالبة بحقهم في تشريع القوانين الخاصة بهم وجاءت ثمرتها في بريطانيا قبل أيام حيث اعتمدت لأول مرة في محاكمها الشريعة الإسلامية في الارث والوصية لتنظيم شؤون المسلمين فيها؛ وقد وجدت الحكومة البريطانية (٢٢) في إعطاء هذا الحق للمسلمين خطوة تساعد على شعور المسلمين بالمواطنة وعدم الإقصاء والتهميش، فأتاح الله تبارك وتعالى هذا القرار في عنفوان الجدل حول القانون الجعفري ليكون حجة دامغة على المهزومين والمنبهرين بالغرب وسائر المعترضين على إقرار القانون الجعفري.

أليس من الغريب أن يكون الإسلام بهذه الدرجة من التأثير في بلاد غير المسلمين بينما يستضعفه أبناؤه في بلادهم ويشعرون بالهزيمة الداخلية ويخجلون من إعلان هويتهم والتحرك بمشروعه العظيم.

فأحيوا أيها الأحبة خصوصا الشباب والمثقفين وطلبة الجامعات في نفوسكم الشعور بالفخر والاعتزاز ورفعة الرأس وأنتم تنتمون إلى هذا الدين العظيم، وأنتم أتباع بقية كلمة أمير المؤمنين (عليه السلام): (إلهي كفى بي عزا أن أكون لك عبدا، وكفى بي فخرا أن تكون لي ربا، إلهي أنت كما أحب فاجعلني كما تحب) في حين يتخذ غيرهم أربابا من أهوائهم وشهواتهم وفراعنتهم أو موروثاتهم فيطيعونهم من دون الله.

أيها الإخوة والأخوات المجتمعون على ولاية أهل البيت (عليهم السلام):

اعلموا أنكم بنصرتكم للسيدة الزهراء (عليها السلام) والقانون الجعفري ساهمتم في رفع جزء من البلاء والتيه الذي كان ستقع فيه الأمة لو أجمعت على خذلان دين الله تعالى ولكن الدين انصار مثلكم، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ (هود: ١١٧) وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥١) وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ (يونس: ٩٨).

نسأل الله تعالى أن يمد المؤمنين والمؤمنات بنصره ويزيد في توفيقهم ويكلل جهودهم بالنجاح ببركة إحيائكم لهذه الشعيرة المقدسة والله ولي التوفيق.

---

(٧) الخطاب الفاطمي السنوي لسماحة الشيخ اليعقوبي (دام ظله) في الآلاف من الجموع التي جاءت لزيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) في ذكرى استشهاد الصديقة الزهراء (عليها السلام) يوم الثالث من جمادى الآخرة، عام ١٤٣٥ الموافق ٣/نيسان/٢٠١٤ قبل انطلاقهم في التشييع الرمزي.

(٨) راجعها في ميزان الحكمة: ١/ ٢٨٥ (٩) ميزان الحكمة: ٥/ ١٠٩ (١٠) تحف العقول: ٢٤٦ (١١) مفاتيح الجنان، ٣١٥ (١٢) في الدعاء الذي اوله (اللهم إني أسألك إخبات المخبتين) (١٣) ميزان الحكمة: ١/ ٢٨٦ (١٤) الكافي: ١/٣٢١، ح٢.

(١٥) ويصل الاهتمام إلى درجة أن الإمام يسعى لإقامتها ولو بالقوة، في رواية صحيحة في الكافي عن الإمام الصادق (عليه السلام): (لا يستقيم الناس على الفرائض -أي المواريث والطلاق إلا بالسيف) ومثلها عن الإمام الباقر (عليه السلام) وفي رواية أخرى عن أحدهم قال: (سألت أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) عن النساء هل يرثن من الرباع -أي الأراضي-؟ فقال: لا، ولكن يرثن قيمة البناء، قال: قلت: فإن الناس لا يرضون بذا؟ فقال: إذا ولينا فلم يرض الناس بذلك ضربناهم بالسوط فإن لم يستقيموا ضربناهم بالسيف) (الروايات في الكافي: ج٧، كتاب المواريث، باب ٤٤).

(١٦) شرح نهج البلاغة: ١٦/ ٢٨٤ (١٧) الاحتجاج: ١/ ١٣١ (١٨) الكافي: ٧/ ٤٠٧ (١٩) التهذيب: ٦/٢١٨، ح٥، باب من إليه الحكم وأقسام القضاة والمفتين.

(٢٠) وضع التمثال النصفي في جامعة موسكو الحكومية للعلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الروسية ورفع الستار عنه يوم الجمعة ٢٨/ ٢/ ٢٠١٤ في احتفال حضره مثقفون وأكاديميون وسياسيون روس، ورؤساء عدد من البعثات

(٢١) بعد ايام من هذا النقد اللاذع اقام السيد جعفر نجل السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره) مجلسا تأبينيا حوزويا وليس سياسيا كما اعتاد عليه السياسيون في السنوات السابقة، واقيم المجلس في جامع الطوسي في النجف الاشرف يوم الاربعاء ٩/٤/٢٠١٤ وحضره سماحة المرجع اليعقوبي ومراجع الدين وممثلوهم وعلماء وفضلاء الحوزة واعداد غفيرة من المؤمنين

(٢٢) اعلنت وزارة الخارجية البريطانية ذلك على موقعها باللغة العربية يوم ٢٢-٣-٢٠١٤ ووصف بعض ذوي الشأن القرار بأنه (مدهش) ويساعد على دمج المسلمين في المجتمع البريطاني

تتمة الشخصية المعنوية للدولة وحرمة الأموال العامة

الحاجة.

٣ـ الشخصية المعنوية والجهة تملك كالكعبة فإنها تملك ما يهدى إليها، وكذا المؤسسة فإنها تملك ما يعود إليها من ممتلكات خاصة، أما الأموال العامة والثروات الطبيعية فهي ملك الشعب عامة على حد سواء على أساس المواطنة فقط من دون دخل للجنس أو القومية أو الدين أو الطائفة أو العرق و نحو ذلك.

فالدولة لا تملك هذه الأموال العامة وإنما الشعب الموجود منه الآن ومن سيوجد لاحقا، لكن للدولة الممثلة بالحكومة حق التصرف فيما تحت يدها وفق الصلاحيات التي خولها الشعب لها ووفق قوانين يسنها ممثلو الشعب على أن تكون هذه القوانين في مصلحة الشعب والدولة لذا اشترطنا أن تكون هذه القوانين والتصرفات ممضاة من قبل المرجعية الدينية الجامعة لشروط ولاية أمر الأمة والنظر في شؤونها باعتبارها نائبة بالنيابة العامة عن الإمام المعصوم (عليه السلام) الذي هو ولي كل الأمور العامة.

والإطار العام للتصرفات المأذون بها شرعا في الأموال العامة هارها ومؤسسات الدولة هو ما يندرج في حفظ النظام الاجتماعي العام ورعاية مصالح البلاد والعباد وازدهارها وكرامتها وبذلك تحصل الحكومة على المسوغ القانوني والشرعي للتصرف في شؤون الدولة .ولذا فأن الفساد المالي وهدر المال العام والعبث به والتصرف فيه خارج هذا الإذن من المحرمات الشرعية مضافا إلى كونه من المخالفات القانونية، وإن اي قانون خارج هذا الإطار العام يكون باطلا حتى لو سنه البرلمان- انطلاقا من مصالحه الشخصية والفئوية من دون مراعاة لمصالح الشعب والبلاد- لأنه غير ممضى شرعا وغير جائز على موافقة المرجعية الدينية الراعية لحقوق الناس وحفظ مصالحهم.

٤ـ وللشخصية المعنوية ذمة يجب على القائمين عليها الالتزام بها فالحكومات قد تتغير لكن كل حكومة ملزمة بالتزامات الدولة التي اشتغلت ذمتها بها عبر الحكومات المتعاقبة وكذلك المرجعية لو تحولت إلى مؤسسة وكذا البنوك وغيرها.

٥ـ مادامت الشخصية المعنوية لا وجود لها في الخارج فإنها لا تملك مقومات التصرف لأنها عنوان اعتباري مجعول وإنما حق التصرفات لممثل تلك الجهة أو رئيسها أو مؤسسها أو صاحبها أو القائمين على إدارة شؤونها وهكذا، وهؤلاء يُحدَّدون وفق النظام الداخلي الذي أسس بموجبه الكيان.

هذا في غير المؤسسات العامة التي سُخرت لخدمة البلاد والعباد التي أمرها موكول الى الشعب مشروطا بإمضاء المرجع الديني الجامع لشروط النيابة عن المعصوم (عليه السلام) كما سبق وهو يعطي الإذن لكل ما يحقق الأهداف المذكورة أعلاه، وهذا الحق اكتسبه الفقيه الجامع للشرائط، لأنه أولى الناس بالناس لعلمه الغزير بالقوانين الإلهية حتى بلغ درجة الاجتهاد، ولنزاهته وسمُوّ مؤهلاته الذاتية و خبرته في شؤون الناس ورعايتهم وبذل الوسع في مداراتهم وحفظ مصالحهم.

مع دعائنا لكم بالتوفيق والرفعة

محمد اليعقوبي
٢٣ـ ع٢ـ١٤٣٥
٢٣ـ ٢ـ ٢٠١٤

قام سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) بزيارة سماحة المرجع الديني الشيخ محمد علي الكرامي القمي (دام ظله) في محل إقامته بمناسبة قدومه إلى النجف الأشرف لزيارة الأئمة المعصومين (عليهم السلام) يوم الاثنين ٢٢/ج١/١٤٣٥ المصادف ٢٤/٣/ ٢٠١٤ وتناولا في حديثهما شؤون المرجعية والحوزات العلمية في العراق وإيران والمسلمين عامة، ورافق سماحة الشيخ عدد من فضلاء الحوزة وأثناء اللقاء رحب فضيلة الشيخ حسنين قفطان بسماحة المرجع الضيف وأنشد هذه الأبيات وتضمن البيت الأخير تاريخ الزيارة فنالت استحسان وإعجاب الضيف وطلب تزويده بتسجيلها.

لذ بـالغري إذا الزمانُ أساءا واقصدهُ تلقَ بـه أباً وإباءا
وارمق بطرفكَ قبةَ أبدية الـ ـإشراق تعبقُ بهجةً وسناءا
فالأرض أمٌ ليس يحمل ظهرُها إلا الأبـرَّ وإن نأى وتناءى
تشكو إليك مرارةً من جائريـ ـن جوارها يتنفسون عداءا
حـملتكَ طيفاً في خيال منامها ورنَت لصوتك خيفةً ورجاءا
ولأن علمكَ لم يزل متوهجاً يتلمس السبـعين منك عطاءا
سعدت بمقدمك المعارف وأزدهى الـ ـعلم الذي قد زاد فيك نماءا
يا أنتَ والعشرون قبل بلوغها أعطيت حـقَّ العلم منك أداءا
ووقفت ضد البهلوي وبطشه بطلاً سقى سوح الجهاد دماءا
فمداد علمك والدماء زكية كانا بـمدرجةِ العطاء سـواءا
فكأن روح الله روحك لم تزل تهمي على داء القساةِ دواءا
جمع اسمك الهادي النبي وصنوه فجمعت فضلهما هـدى وضياءا
ولكل نفس في الزمان قـرينها فانظر لمن لبّى إليك وجاءا
مشـكاة نور الله في النجف التي تشكو زمان الظلم والظلماءا
والله شرف أرض طيبة كلها (بمحمد) وقضى بذاك وشاءا
ولأجل حيدرةٍ أقول (مؤرخاً) بمحمديَّ كسا الغري بهاءا

١٠٤ + ٨١ + ١٢٤١ + ٩= ١٤٣٥ هـ

تتمة المشاركة في الانتخابات: استحقاق إنساني ووطني وواجب شرعي

فينتخبهم فهذه شهادة زور على خلاف الواقع ويحاسب صاحبها ولعله يكون مشمولا بعقوبة شاهد الزور والعياذ بالله تعالى.

٣. ما ذهب إليه مشهور علماء الإمامية من وجوب نصرة الأمة للفقيه الجامع للشرائط القائل بالولاية حتى يمكن له في الأرض ويفعل ولايته ويقيم شرع الله تعالى بمقدار ما يتيسر له أي لتحقيق الآية الشريفة ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (الحج/٤١) ونصرته تكون بنصرة أتباعه الذين يعملون بتوجيهاته وينفذون مشاريعه على ارض الواقع، ولهذا المطلب تفصيل تعرض له في بحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن شاء الله تعالى.

٤. السيرة العقلائية البالغة حد الضرورة الاجتماعية بحسب تعبير أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: (لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في أمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الآجال، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر ويستراح من فاجر) (٣).

فاختيار السلطة التي تتولى إدارة الحكم في البلاد ضرورة عقلائية ولابد من المشاركة فيها لضمان وصول الصالحين النزيهين الكفوئين الذين يستحقون منح الثقة بهم في هذا المجال وتبرأ الذمة بانتخابهم.

ولكن لا يكفي التحري والبحث عن المرشح الذي تتوفر فيه الشروط المذكورة، بل لابد من توفرها في القائمة أيضا المتمثلة برئيس الكيان أو الكتلة وبرنامجها وسلوكها في العملية السياسية، لأن المرشح قد يكون مؤهلا إلا أنه في قائمة ليست كذلك، وحينئذ إن فاز بمقعد في البرلمان فإن وجوده سيذوب في وجود الكتلة ومواقفها، لأننا نعلم أن القرارات يديرها رؤساء الكتل في ما يسمونه بالمطبخ السياسي أما الأعضاء فليس لهم إلا التصويت ولا تأثير للأصوات المستقلة.

وإن لم يفز فإن أصواته ستذهب لترشيح آخرين في نفس القائمة وسيكون المصوتون لهذا المرشح مشاركين في تمكين المرشح الآخر ويتحملون مسؤولية فساده وظلمه.

ويوجد شرط آخر وهو وجود صمام أمان وراعٍ وضامن للكتلة يكون مسؤولا عنها ويحاسب على تصرفاتها وقد سئل أحدهم لماذا انتخبت قائمة الفضيلة قال لأن (كبير) يحاسبهم وهذا التعبير العامي يعني وجود رأس لهم يستطيع الناس الوصول إليه ولا يحتاجون إلى طرق بابه لأن بابه وقلبه مفتوح لهم ليؤدي التزاماته أمامهم ويجدون عنده القلب الكبير والتواضع وحسن الإنصات لهم والتفاعل مع همومهم وآلامهم وتطلعاتهم، إذ ليس من الإنصاف أن تلتزم الأمة بالتصويت للمرشحين ولا يوجد من يضمن لهم التزام المرشح أمامهم بالبرامج والوعود، روي عن الامام الصادق (عليه السلام) قوله (ما قدّست أمة لم يؤخذ لضعيفها من قويها غير مُتعتع) (٥) فلا بد من مراعاة وجود من ينتصر للمظلوم وينتصف له.

وفي النظام السياسي المعتمد حاليا في البلاد فإن الضامن الكبير هو المرجع الديني الجامع لشروط ولاية الفقيه من الاجتهاد والعدالة والخبرة بشؤون الناس والتفاني في العمل لإعلاء كلمة الله تعالى والنهوض بواقع الأمة والعالم بالظروف والملابسات ويمتلك الكياسة والفطنة حتى لا تهجم عليه اللوابس وأن يتصرف بحكمة ونحو ذلك.

فالولي الفقيه والمرجع الجامع لشروط القيادة ليس جزءا من السلطة التنفيذية في الدولة، ولا هو رئيس كيان سياسي وانما هو الراعي لها لأن موقع المرجعية ووظائف المرجع أوسع من هذا بكثير بسعة متطلبات المشروع الإسلامي الذي يجب أن يقود الأمة، ويمكن تلخيص بعض مسؤولياته بنقاط:

١. ترشيد عمل السياسيين وتسديدهم على طبق القوانين الإسلامية وتقديم الأفكار والمشاريع التي تحقق الأغراض المرجوة.
٢. تصحيح الأخطاء والانحرافات ومعالجتها بحزم.
٣. غربلة المرشحين لمواقع الإدارة والسلطة وتأييد الصالح منهم.
٤. إعطاء الشرعية للقوانين والمصادقة على نتائج الفعاليات لتكون شرعية.
٥. الاحتكام اليه اذا اشكلت الامور وأعيتهم الحيل والتدابير.

وعلى هذا فقد سجلت اعتراضي على المقولة المتداولة على ألسنة بعض المتصدين (إن المرجعية تقف على مسافة واحدة من الجميع) فهذا موقف المداهن والمجامل على حساب الحق ويخالف المبادئ القرآنية ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ (السجدة/١٨) ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر/٩) ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ (يونس/٣٥).

فلابد أن تمتلك المرجعية الدينية من الشعور بالمسؤولية والشجاعة وقوة القلب ما يكفيها لتحمل المسؤولية وإرشاد الناس لما فيه صلاحهم، أما دفع الناس إلى الانتخابات من دون الإشارة إلى البديل الصالح فهذا مكر بهم وظلم لهم لأنهم يؤدون ما عليهم ويدلون بأصواتهم استجابة لنداء المرجعية من دون أن تتحمل المرجعية أي شيء من المسؤولية والضمان بل تتنصل من المسؤولية وتلقيها عليهم وتقول لهم أنهم لم يحسنوا التصويت، وإن شرائح كثيرة من الشعب لا تمتلك الرؤية الناضجة والتحليل الدقيق ازاء هذه القضايا المعقدة، لانشغالهم بمعيشتهم وهمومهم اليومية والأزمات المحيطة بهم من كل جانب فالشعب عليه الغرم بلا غنم وزعماؤه لهم الغنم بلا غرم ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (النجم/٢٢) ومخالف للقاعدة العقلائية (من كان له الغنم فعليه الغرم).

ونحن لا ندعي ان المرجعية قادرة على حل كل المشاكل ومعالجة كل المفاسد وتحقيق كل المطالب فهذا فوق الطاعة، ولكن المطلوب منها ان تبذل وسعها في اداء وظائفها والباقي على الله تعالى، وهذا يشبه المسؤولية عن الاهل، ففي الرواية عن الامام الصادق (عليه السلام) ﴿لما نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾ (التحريم: ٦) جلس رجل من المؤمنين يبكي وقال أنا عجزت عن نفسي وكَلفت أهلي، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): حسبك أن تأمرهم بما تأمر به نفسك وتنهاهم عما تنهى عنه نفسك (٦).

يمكنكم إرسال إستفتاءاتكم على عنوان مكتب المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ محم
العراق / النجف الأشرف / نهاية شارع الرسول أو على عنوان البريد الألكتروني : com
موقعنا على الأنترنت : www.yaqoobi.com

جميع الحقوق محفوظة
لموقع سماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي